



مركز ميزان لحقوق الإنسان

ملخص التقرير الحقوقي بعنوان: "صرخات من وراء القضبان – انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية"

• التقرير الكامل في موقع مركز ميزان: www.Meezaan.org

يتناول التقرير الذي أعده مركز ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) والذي يحمل عنوان "صرخات من وراء القضبان – انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية" ما تمارسه سلطات السجون الإسرائيلية من انتهاك لحقوق الأسرى الفلسطينيين. يتمتع هؤلاء الأسرى بحقوق تضمنها المعاهدات والمواثيق الدولية -خاصة اتفاقيات جنيف- بصفتهم أسرى حرب أو محتجزين من مناطق محتلة. لكن سلطات السجون الإسرائيلية تضرب بعرض الحائط كل هذه المواثيق والمعاهدات مع أن إسرائيل قد وقعت عليها وتعهدت بالالتزام بها؛ فالفارق بين المفترض وبين الواقع كبير.

وقد جاء التقرير كمحاولة من مركز ميزان لإخراج معاناة الأسرى الفلسطينيين وما يجرعونه من اضطهاد وقمع وإهانة في السجون الإسرائيلية إلى حيز المعلوم بعد أن كانت في عالم المجهول؛ خاصة وأن هذه المعاناة قد ازدادت وتفاقت مشاكل الأسرى مؤخرا أكثر فأكثر. وبذلك ينشد مركز ميزان إيصال كلمة الأسرى ومعاناتهم الى خارج أسوار السجن أملا في أن تترجم صرخاتهم إلى جهود ومساعدات وخطوات في سبيل رفع الظلم عنهم.

القسم الأول: انتهاكات حقوق الأسرى في مجال العزل والسجن الانفرادي

ففي كثير من الحالات يتم عزل السجناء في زنزانات فردية صغيرة ومظلمة ولفترات طويلة من الزمن وبدون أية أسباب تبرر العزل. حيث يحرم من أبسط الحقوق ويعامل كما تعامل الحيوانات المريضة التي تعزل كي لا تنتقل مرضها للحيوانات الأخرى. وقد أدى العزل وقسوته في عدة حالات إلى موت المعتقل، كما حدث في حالة المعتقل إبراهيم الراعي الذي تمت تصفيته في 11.04.1988 بعد عزله تسعة شهور متواصلة.

وتنص اتفاقية جنيف الرابعة على منع عزل السجناء أكثر من 30 يوما متتالية حتى لو كان المعتقل مسؤولا عن عدة مخالفات. لكن الواقع هو أن بعض السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد قضى ما يقارب سبع سنوات في العزل الانفرادي.

وتتلخص معاناة الأسرى في العزل بما يلي:

- 1- يتعرض المعتزل لكل أشكال الإهانة والسباب له وللشعائر والرموز الدينية، إضافة إلى إزعاجه بالموسيقى الصاخبة لأوقات طويلة والطرق المستمر على باب زنزانه.
- 2- يتم تمديد العزل لشهور وسنوات طويلة بادعاء وجود "مواد سرية" توجب ذلك. وعند الرغبة بتمديد عزله يستدعى إلى محكمة صورية يكون قرارها تمديد العزل لسنة أخرى.
- 3- تتفنن إدارة السجن في اضطهاد السجناء حتى في العزل. فيتم أحيانا تعمد عزل شخصين سوية، بحيث يكون احدهما مدخنا والآخر غير مدخن؛ أو احدهما متدين والآخر غير متدين؛ أحدهم يصوم رمضان والآخر يأكل طعامه بجانبه.
- 4- وقت الاستراحة لا يمكن لأحد المعتزولين سوية أن يخرج لوحده، بل توضع القيود في يدي كليهما ويخرجان إلى الفورة (ساحة الاستراحة) سوية. فإذا كان احدهما نائما وأراد الآخر الخروج للفورة يتوجب أن يتم إيقاظ المعتزل الثاني وتوضع القيود في يديهما كي يتمكن من الخروج.
- 5- ترافق القيود الأسير المعتزل كل وقت وحين. فيكون مقيدا بيديه ورجليه أو كلاهما معا، وأحيانا تقيد يديه خلف ظهره؛ وذلك في الزنزانة وحين يقابل محاميه أو أفراد عائلته (في حالات نادرة)، بل وحين يزور الطبيب أو يخرج للمحكمة. حتى عند زيارته للعيادة يربط إلى السرير ويديه مربوطتان وراء ظهره، حتى لو اضطر لأخذ عينة من البول، تؤخذ منه وهو ملقى على السرير وقيوده عليه بصورة مهينة جدا.
- 6- تمضي على المعتزل أشهر وربما سنوات لوحده أو مع زميله المعتزل لا يرى أحدا غيره مما يخلق فيه جوا من الإحباط والألم. وحينها يتم اتهامه بأنه ينوي الانتحار، ويتم ربطه بالسريير الحديدي من قدميه ورجليه لمدة 7 أيام لا تفك قيوده إلى مرتين كل يوم ولنصف ساعة فقط.
- 7- تكتظ زنزانة العزل بالصراصير والفئران، ولا يدخل الهواء إليها إلا من خلال كوة صغيرة في أعلى الجدار. وأما الفورة أو ساحة الاستراحة فهي ليست إلا غرفة صغيرة مسقوفة طولها 5 أمتار وعرضها 4 أمتار تمتلئ بمخلفات السجناء الجنائيين من قاذورات وبول وبراز.
- 8- يسمح للمعتزل الخروج للعيادة في يوم واحد في الأسبوع مخصص للمعتزولين، مما يجعله يذوق ألم المرض لمدة 6 أيام أحيانا إذا أصابه المرض في اليوم التالي لليوم المخصص للزيارة.
- 9- تأسعاً: المعتزل محروم من كل الحقوق الدينية كالأعياد وصلوات الجمعة حتى الكتب الدينية وربما سجادة الصلاة تسحب أحيانا وكذلك أشرطة القرآن.
- 10- يمكن في أي لحظة أن يدخل أفراد وحدة "متسادا" وهم ملثمون فيقومون بمهاجمة المعتزل وتكسير أغراضه وتعريته أمام زميله والاعتداء عليه وهو مكبل اليدين وتفتيش غرفته وتخريب محتوياتها. وبعد يومين حين يعيد ترتيب غرفته ومحتوياتها تعود وحدة متسادا لممارسة نفس الاعتداء عليه مرة أخرى.

القسم الثاني: انتهاكات حقوق الأسرى في مجال زيارات الأهل

جميع الأسرى من قطاع غزة ممنوعون من أن يزورهم أهلهم أو أي شخص آخر منذ سنتين. وقد حرم بعض الأسرى من رؤية أهلهم لمدة 6 سنوات كاملة.

الاتصال الهاتفي ممنوح فقط للسجناء الجنائيين وليس السجناء "الأمنيين"، إلا في حالات نادرة جدا وبعد سلسلة طويلة من الطلب والانتظار. بعض الأسرى قد توفي ذويهم، وبالتالي لا يسمح لأحد بزيارتهم ولا يرون أحدا من أقاربهم لفترات طويلة إذ أن القانون يسمح بالزيارة فقط لمن هم على علاقة قربي من الدرجة الأولى مع الأسير. حتى أن هؤلاء الاقرباء من الدرجة الأولى يمنعون أحيانا من زيارة ابنهم الأسير بسبب "معلومات سرية". كما لا يسمح للأسير برؤية ابناؤه الذين بلغوا السادسة عشرة من العمر بسبب عدم السماح لهؤلاء بعبور نقاط التفتيش التي تفصل بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية.

أحيانا يسمح للزوجة فقط بالزيارة، وهذا يكون مرة واحدة كل ستة أشهر. وفي أحيان أخرى يسمح لشخص واحد أو اثنين بالزيارة، لكنهم في النهاية يمتنعون عنها بسبب التضييق والإهانة التي يتعرض لها كل من يأتي للزيارة.

وفي أحيان أخرى يتم حبس الأسير في سجن بعيد جدا عن مكان سكن أهله، مما يجعل زيارته أمرا صعبا جدا على الأهل. وإذا وجد اخوين فلسطينيين في الأسر الإسرائيلي يوضع كل منهما في سجن والآخر في سجن آخر، مما يزيد من معاناة الأهل ومشقة زيارتهم لأبنائهم إذا سمح لهم بزيارة أبنائهم؛ خاصة إن كانت الزيارة في نفس اليوم.

وفي كل الاحوال، فإن الأهل أو الزوار يواجهون مصاعب جمة وتضييقا رهيبا أثناء زيارتهم. فلا توجد اماكن لتمضية الساعات الطويلة في انتظار إذن الدخول سوى خارج السجن تحت مطر الشتاء أو شمس الصيف الحارقة، بعد تمضية ساعات أخرى على حواجز التفتيش. وأحيانا يجبرون على قطع مسافات طويلة على أقدامهم، أو صعود أدراج كثيرة في الطريق إلى غرفة الزيارة وكثير من الزائرين من كبار السن والأطفال. وحين يدخلون لا يسمح لهم بإدخال أي شيء، ولا حتى المحارم الورقية.

القسم الثالث: الانتهاكات في مجال سفريات الأسرى ونقلهم (البوسطة)

أثناء عمليات نقل الأسرى من السجن إلى سجن آخر أو الى المستشفى (في حالات الخطر الشديد)، لا تراعى أي احتياجات إنسانية للأسرى، بل تؤخذ "الاحتياجات الأمنية" بعين الاعتبار فقط.

يتم إخبار السجنين بأنه سيتم نقله قبل وقت قصير من ترحيله الفعلي، وقبل أي فرصة لجمع أغراضه أو إخبار أهله. قبل صعودهم إلى سيارة النقل، يتم حشر ما يقارب العشرين أسيرا في غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها على 16 مترا مربعا في انتظار وسيلة النقل. وقد تمضي ساعات قبل وصول سيارة النقل وهم واقفون في الغرفة في ظروف صعبة، لا طعام أو ماء ولا تدفئة في الشتاء أو تهوية في الصيف؛ ولا مجال لدخول دورة المياه. حتى المرضى الذين ينتظرون النقل للمستشفى يواجهون نفس الظروف لدرجة أنهم يفضلون العودة الى السجن بدل الذهاب للمستشفى وتحمل هذا العناء.

ثم يقوم السجنانون بتفتيش الأسرى والنبش في أغراضهم رغم أنهم فتشوا من قبل، ويتم مسح أجسادهم بعد تعريتهم بالكامل بصورة مهينة ومذلة. وحين ينتهي التفتيش يساق الأسرى الى شرطة وحدة "نحشون" وهي المسؤولة عن نقل الأسرى، حيث يتم تفتيشهم من جديد بعد وضع القيود في أرجلهم إضافة لما في أيديهم، في ظروف لا تقل إذلالا عن سابقتها.

يقوم الأسير بنقل اغراضه إلى السيارة وهو مكبل اليدين والرجلين، وقد يسقط أرضا ويصاب بجروح عدة مرات. ثم يجبر على الجلوس داخل السيارة على مقعد حديدي ليس عليه قطعة من قماش أو جلد تقي جسده أو توفر شيئا من راحة خلال الرحلة الطويلة، كما يمنع من اصطحاب مخدة أو غطاء من أغراضه.

وأما السيارة فهي مثل سيارات نقل الحيوانات، لم تراع فيها أي اجراءات للسلامة أو الأمان، ولو أن حادثا حدث لها لكان الأسرى في خطر شديد، خاصة وأنهم مقيدو الأيدي والأرجل.

والاعتماد للتهوية في السيارة هو على المكيف. لكن كثيرا ما يعمد السجنانون إلى إيقاف تشغيل المكيف ليغرق الأسرى في عرقهم ويكادو يصابو بالاختناق.

وكثيرا ما تهاجم الكلاب التي يصطحبها السجنانون الأسرى وتسبب لهم بإصابات وجروح، كما أنها تستخدم في تفتيش الأغراض ولا تراعى طهارتها او نظافتها.

لا تراعى اي من الاحتياجات الاساسية للأسرى خلال نقلهم. لا يحصلون على 3 وجبات كما يفترض، بل كثيرا ما يتناولون إفطارهم مساء ذلك اليوم. ولا يسمح للأسرى بالنزول لدورة المياه خلال نقلهم، مما أدى بالأسرى للإمساك عن الطعام والشراب منذ مساء اليوم السابق للنقل لتجنب الموقف المحرج. ولا يسمح للأسير تأدية فروضه الدينية أو الصلاة، بل لا تتم مراعاة ظروف حتى الأسرى المرضى أثناء نقلهم.

ولدى توقف سيارة البوسطة في استراحة معينة، ينزل السجنانون من السيارة بعد أن يوقفوا تشغيلها وتشغيل المكيف، ويترك الأسرى فيها مقيدو اليدين والرجلين في جو خانق قد يستمر لساعتين أو ثلاثة. وأحيانا يكون الأسرى مرضى أو كبارا في السن، فتضاف الى معاناتهم قسوة السجنانيين ومعاملتهم الوحشية وشتمهم وإهانتهم بل وضربهم كما حدث في كثير من الحالات.

وقد يؤمر الأسير بالتجهز للنقل، ويمر بكل المعاناة التي سبق ذكرها في التفتيش والانتظار وداخل سيارة البوسطة، ولكن أثناء الطريق يتم إعلامه انه تم إحضاره بالخطأ، ويتم إرجاعه في نفس الظروف التي جاء فيها.

وكثيرا ما يفقد الأسرى اشياء من أغراضهم خلال التفتيش، فتسرق منهم دون وجود أي اوراق تثبت انها كانت بحوزتهم.

القسم الرابع: الانتهاكات في مجال الإهمال الطبي ونقص الرعاية الطبية

لا تعتبر العيادة ملاذاً آمناً داخل السجن، بل تزيد من معاناة الأسرى والمهم.

ينبغي أن يتم اجراء فحص طبي للأسرى لدى دخولهم السجن، لكن هذا لا يحصل ويتم سؤالهم عن صحتهم فقط، ويتم الاكتفاء بذلك. كما أن كثيرا من الأسرى لم يجرى لهم فحص طبي شامل لمدة 10 بل 15 سنة.

تجب لبعض الأسرى فحوصات دورية بناء على حالتهم الصحية، لكن كثيرا من هؤلاء لا يحصلون عليها، وقد اكتشف أن كثيرا من ملفاتهم قد زيفت وأضيف إليها توقيع مزور من المريض يفيد بتنازل المريض عن هذه الفحوصات.

وقد حصل أن وصفت لبعض المرضى أدوية دون أي فحوصات طبية حقيقية، مما أدى لمضاعفات كثيرة وصلت حد تهديد حياة المرضى وموتهم، ولدينا أسماء محددة تعرضت لهذا الاعتداء المقصود. ولا يختلف الإهمال الطبي للمرضى في نتائجه عن ما ذكر سابقا، وكثيرا ما أدى الى إصابات خطيرة وأضرار مستديمة. وفي حالات كثيرة يتم تأخير أو تأجيل أو حتى إلغاء تحويل المرضى إلى المستشفيات الخارجية مع أن اطباء السجن يملكون صلاحية فعل ذلك؛ الأمر الذي اقترب بكثير من المرضى الى دائرة الخطر الشديد وفقا لشهادة أطباء المستشفى الخارجي، بل إن بعضهم قد توفي بالفعل.

ولتجسيد معاناة المرضى في السجن نذكر الحادثة التالية:

يشعر أحد المرضى بألم شديد يعترى كل أنحاء جسمه، ويبدأ بالصراخ من شدة الألم. بدورهم يبدأ الأسرى الآخرون داخل الزنزانة بمناداة السجنان الذي يطول مجيئه حيث أنه مشغول بالحديث في التليفون. بعد مدة يأتي السجنان منزعجا صارخا من قيام المساجين بإزعاجه. وحين يفهم السبب يغيب وقتا طويلا بعده يعود ومعه حبة دواء يعطيها للمريض. ويمر وقت طويل جدا قبل أن يأتي المضمد ويفحص المريض ثم يطلب إخراجه للعيادة أو المستشفى. وحتى يأتي الضابط ومعه السجنان لإخراج المريض يمر وقت طويل آخر والمريض يكاد يموت من شدة الألم، وقد حدث فعلا أن فقد أسرى حياتهم بسبب تأخر الطبيب.

وحتى الطاقم الطبي نفسه يكون أحيانا جزء من معاناة الأسرى والمرضى، حيث يشاركون في قمع الأسرى ورشهم بالغاز المسيل للدموع، وعلى الأقل لا تقوم الطواقم الطبية بواجبها الطبي الإنساني، ولا توثق الاعتداء، بل تكون شريكة فيه.

قد يكون المريض بحاجة لعملية جراحية أو زيارة طبيب مختص خارج السجن، الأمر الذي لا تأتیه موافقة عليه إلا بعد معاناة طويلة وانتظار ومشقة. وقد يصادف أن يأتي موعده في نفس يوم مناسبة معينة، كالأعياد الرسمية أو يوم زيارة الأهل. وفي هذه الحالة يطلب تأجيلها، فلا يعطى ذلك، بل يجبر على التوقيع على تنازله عن العملية أو العلاج.

أثناء نقله يتم تقييد المريض من يديه ورجليه وأحيانا ربط يديه بيد أحد السجناء المزودين بسلاح جاهز للإطلاق. في المستشفى يربط المريض إلى السرير في حالة صلب. ويمنع من تناول الطعام والشراب بكمية كافية خشية أن يرهق حراسه إذا احتاج للذهاب لدورة المياه.

ولك أن تتخيل امرأة اسيرة حامل وقد ربطت أيديها إلى السرير وقد جاءها المخاض وبدأت تلد وهي في تلك الحالة: مقيدة بالأغلال مربوطة إلى سرير حديدي.

ورغم أن إدخال طبيب مختص إلى داخل السجن لمعالجة أحد المرضى هو امر مسموح في القانون الإسرائيلي إذا على حساب المريض أو أهله أو جمعية أهلية؛ فإن هذا الأمر نادرا جدا ما يسمح به فعليا، مما يجعل هذا الحق مجرد تمويه وحبر على ورق.

أما المرضى ذوي الحاجات الخاصة فلا يسمح لهم باقتناء ما يعينهم على مرضهم من أدوات، مثل كراسي العجلات، الفرشات الطبية، أو أدوات أخرى مثل أدوات فحص السكر وضغط الدم.

وعن ظروف الزنازين فحدث ولا حرج، حيث أن تلك الغرف الصغيرة القذرة التي يتناول فيها الأسير طعامه بجانب المراض، والمليئة بالحشرات والفرن، هي المكان الذي يقضي فيه الأسير كل حياته، مع كوة صغيرة في الباب يدخل منها الهواء الملوث.

أخيرا، هناك شك في أن بعض المرضى الذين أجرو عمليات جراحية قد تم بتر اطراف لهم لم تكن حاجة لبترها انتقاما منهم أو عقابا لهم. كما أن هناك شكا في حدوث عمليات مساومة وإغراء من قبل سلطات السجن لبعض الأسرى المرضى حيث عرض عليهم تقديم العلاج الكامل لهم، مقابل التعاون مع المخابرات الإسرائيلية داخل السجن وربما بعد خروجه.

القسم الخامس: الانتهاكات في مجال الطعام والكاتينا

تتناقش المادة 26 والمادة 89 من اتفاقية جنيف الثالثة حقوق الأسرى في مجال التغذية وتنص على حقوق ينبغي منحها للأسرى. لكن ما يحصل في السجن الإسرائيلي هو عكس ما تنص عليه هذه القوانين مطلقا. فالأسرى يحصلون على كمية قليلة من الطعام لا تكفي حاجتهم. ولا

يسمح لهم بالاطلاع على قائمة الطعام المستحقة لهم، ولا يتم وزن الطعام عند تقديمه، خلافا لما تنص عليه القوانين.

أما جودة الطعام المقدمة في السجن فريئة جدا، كثيرا ما تحتوي خضروات أو فواكه فاسدة. وقد يخلط الطعام الجيد بالطعام الفاسد مما يضطر الأسرى لفرز طعامهم واستخراج ما يمكن أكله منه.

لا يتم تحضير الطعام بناء على فائدته، وإنما بناء على توفره في السوق ورخص ثمنه، مما يؤدي إلى اعتماد نفس نوعية الطعام ووصفه لفترات طويلة تسبب نقص مواد غذائية معينة وبالتالي حالات مرضية أو ضعف لدى الأسرى.

ويحدث كثيرا أن يكون الطعام المقدم غير مطهو جيدا، أو انه مطهو لدرجة الإحترق والاسوداد. ولا يستغرب الأسرى ان يجدوا أواني الطعام متسخة غير نظيفة. كما يتم في كثير من الأحيان ترك الطعام على مداخل أقسام السجن لفترات طويلة يبرد الطعام بعدها أو يتحلل عليه الذباب والحشرات.

إضافة لكل ذلك، يتم إجبار السجناء على شراء موادهم الغذائية من الكانتينة (دكان السجن) والتي توفر بضاعة بأسعار مرتفعة جدا لا تلائم الأسرى الفلسطينيين.

القسم السادس: الانتهاكات في مجال الشعائر الدينية وحرية العبادة

تخالف سلطات السجن الإسرائيلية اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، فلا توفر رجال دين مسلمين يشرحون للأسرى أمور دينهم ويرشدوهم، بل ويمنع رجال الدين وعلماء الشريعة من بين الأسرى بنصح الأسرى الآخرين وإرشادهم وشرح أمور دينهم لهم وفرض عقوبات على المخالفين منهم. ولا توفر كذلك الكتب الدينية المطلوبة. ومقابل ذلك يتم توفير رجال دين يهود يشرحون للأسرى اليهود أمور دينهم ويوفرون لهم الأماكن الخاصة والأدوات الدينية الخاصة من كتب وثياب، إضافة للطعام الشرعي والمناسب للمناسبات الدينية الخاصة.

كما يحرم الأسرى الفلسطينيون من تأدية واجباتهم الدينية وشعائرهم تحت الضغط النفسي والجسدي، بسبب تقييدهم لفترات طويلة وتأخير وصولهم لدورات المياه. هذا سوى سب الرموز الدينية والنيل منها.

ولا يتم توفير أمكنة نظيفة مناسبة للصلاة، فيضطر الأسرى للصلاة داخل زنازينهم، بجانب المراحيض التي يستعملونها لقضاء حوائجهم، مع أن هناك الكثير من الأمكنة الصالحة للصلاة داخل السجن. كما تمنع الصلوات الخاصة مثل صلاة الجمعة وصلوات الأعياد وصلاة التراويح في رمضان. وقد يتزامن يوم العيد مع يوم نقل الأسير أو يوم محكمته، فلا يراعى ذلك مطلقا.

إهانة الأسرى وكذلك الأسيرات عن طريق تعريتهم بالكامل والتسبب بالحرج لهم، مع ان هذا يتنافى مع تعاليم الدين التي تأمر بستر العورة. كما تم الاعتداء على حرمة القرآن الكريم وتمزيقه والدوس عليه من قبل السجناء.

يضاف إلى كل ذلك أن إدارة السجن قد ترفض في أي لحظة السماح لأي من المساجين بالصلاة او ممارسة شعائر دينه، وتعيق ذلك بكل الوسائل، مما يعتبر انتهاكا صارخا للحرية الدينية وممارسة العبادة.

القسم السابع: الانتهاكات في مجال التعلم والثقافة والترفيه

مع أن اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة تنصان على وجوب تشجيع الدولة الأسرة للأسرى والمحتجزين على ممارسة الأنشطة الذهنية والرياضية والثقافية، إلا أن ما تفعله سلطات السجن الإسرائيلي هو العكس تماما.

فلا تقوم سلطات السجن بأي أنشطة من هذا النوع، ولا تتيح للأسرى القيام بتنظيمها بأنفسهم من متطلبات ومستلزمات. بل إنها تقوم بعرقلة أي نشاط ذا طابع تثقيفي أو رياضي أو فكري.

فلا توجد أي صفوف للدراسة ولا قاعات رياضية، مما يضطر الأسرى لممارسة الرياضة داخل غرفهم. ويمنع الأسرى من ممارسة نشاطات معينة وتفرض عليهم عقوبات إن مارسوها، مثل رفع الأثقال باستخدام قوارير المياه البلاستيكية.

وتفرض عقوبات صارمة على حيازة الكتب وتداولها، او تفرض عليها قيودا شديدة تجعلها شبه ممنوعة.

ولا يتم تشجيع الدراسة والتعلم بين الأسرى، بل تفرض القيود على ذلك. وحتى الأسرى الفتية صغار السن يحرمون من التعليم مع ان هناك الكثيرين من الأسرى الآخرين المثقفين مؤهلون لتعليمهم.

وتحظر الأدوات اللازمة للتعليم والقرطاسية والكتب والقواميس والموسوعات، مع أن لدى بعض الأسرى القدرة على اقتنائها على حسابهم الخاص.

وللإجمال فإن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بتوفير أجواء مناسبة للتعلم، بل وتعدم كل وسيلة من خلالها يمكن للمساجين اكتساب العلم والمعرفة بقواهم الذاتية واعتمادا

على مصادرهم الخاصة، وهذا لأجل تجهيل هذه الفئة وقتل حب العلم فيها، وهو أمر فيه ما فيه من انتهاك لحقوقهم وحرمانهم من أبسط تلك الحقوق.

القسم الثامن: الانتهاكات في مجال المراسلة البريدية والحقوق الأساسية الأخرى

لقد كفلت القوانين والأعراف الدولية حق الأسرى في الحياة سواء كانوا أسرى حرب وفق اتفاقية جنيف الثالثة أو تم اعتبارهم كمعتقلين من مناطق تخضع للاحتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة. ومن ثم فقد أوصت الدولة المحتجزة لهؤلاء الأسرى بأن توفر لهم الاحتياجات الأساسية وذلك من خلال نصوص واضحة شملت كل تلك الاحتياجات وجعلتها حقوقاً أساسية يجب توفيرها للأسرى وليس كمنح أو إنجازات.

تنص اتفاقية جنيف الثالثة على وجوب تزويد الدولة المحتجزة لمن احتجزتهم ملابس وأحذية وبطانيات مجاناً إن لم يتمكنوا هم من شرائها. لكن السلطات الإسرائيلية قد باتت نادراً ما توزع الملابس خاصة الملابس الداخلية والأغطية والجوارب والأحذية. وما يتلف منها لا تقوم السلطات باستبداله فيلجأ الأسير لطلب المعونة من أهله لذلك.

وتقوم بعض السجون بجعل الملابس ملابس مهينة، مثل الملابس البرتقالية كملابس معتقلي غوانتانامو.

وللأسرى الحق في الحصول على كمية كافية من الماء والصابون تكفي لاستعمالهم ولغسل اغراضهم وملابسهم. لكن كل هذه دخلت دائرة التقليل التي أقرتها سلطات السجون، والتي شملت مواد التنظيف ومعجون الأسنان وشفرات الحلاقة ولم تعد تزود المساجين بالمواد اللازمة بل بمبلغ مالي لشراء هذه المواد. لكن هذا المبلغ هو مبلغ ضئيل لا يكفي أبداً لشراء مواد التنظيف اللازمة للاغتسال وغسل الأغراض والملابس، مما يجبر الأسرى على الاستعانة بذويهم إن كان لديهم القدرة على المساعدة في تكاليف هذه المواد.

ويعني المساجين من قلة الحمامات، فيضطرون للانتظار ساعات أحياناً من أجل الاغتسال. هذا ناهيك عن قذارة الغرف وسوء تهويتها، ما يخالف القوانين والمواثيق كلها.

وفي مجال الطرود البريدية، فإن القوانين والمعاهدات الدولية تسمح للأسرى باستقبال الطرود الغذائية أو الكتب أو الأدوية. لكن السلطات تمنع كل ذلك وتحظر دخوله إلى الأسرى. وقد كان يسمح بإدخال الطعام مع الأهل، لكن هذا الحق صودر في السنوات الأخيرة بحجة "الدواعي الأمنية" مع ان القوانين الدولية لا تعترف بهذا كتبرير لمنع إدخال الطعام. وأما الملابس فلا يسمح بأدخالها إلا بعد معاناة ومحاولات عديدة، وإن وصلت تصل متأخرة جداً لدرجة أن ملابس الصيف تصل في الشتاء وملابس الشتاء تصل في الصيف.

ورغم النقص الحاد في الدواء والمستلزمات الطبية، فإن سلطات السجن تمنع منعاً باتاً إستلام الدواء من خلال الطرود البريدية، رغم كون الأسرى في حاجة ماسة إليها.

القسم التاسع: استخدام العنف المفرط والاعتداءات الجسدية على الأسرى الفلسطينيين

في كثير من الحالات يتم استخدام العنف المفرط والاعتداء على أسرى عزّل لا يشكلون أي خطر على السجنان أو المساجين الآخرين، ولا حتى على أنفسهم، مما يخالف كل القوانين الدولية بل وقوانين مديرية السجن نفسها.

أحد الأمثلة هو ما حدث في النقب بتاريخ 2007/10/22 حينما اقتحمت أحد أقسام السجن قوة الوحدة المسماة (متسادا) التابعة لمديرية السجن بينما كان غالبية الأسرى نياماً، حيث باشرت بإطلاق قنابل الغاز والأعيرة المطاطية اتجاه الأسرى بشكل كثيف ثم تم نقل عدد كبير منهم إلى غرفة لا تتسع إلا لجزء صغير منهم، ما أدى لحالات اختناق عديدة. وحين بدأ الأسرى يصرخون طلباً للهواء تم الاعتداء عليهم بكل قسوة بقنابل الغاز والأعيرة المطاطية من مسافات قريبة مما أدى إلى إصابة العديدين منهم إصابات بالغة. وقد أدى استمرار الإهمال وتجاهل حاجة الأسرى الأساسية للهواء والعلاج إلى وفاة الأسير محمد الأشقر.

وكثيراً ما تم الاعتداء على أسرى وهم مقيدون ومشلولو الحركة بالكامل، كما حدث في حالة الأسير يعقوب تلجي الريماوي وقد كان ذلك أثناء نقله إلى المحكمة على أيدي شرطة وحدة الناحشون. فحين كان الأسير مقيد اليدين والرجلين اعتدي عليه بالضرب العنيف جداً أدى إلى فقدان إحدى عينيه وضعف الرؤية في العين الثانية، وإصابات بالغة في إحدى رجليه الأمر الذي اضطره إلى الاستخدام الدائم للعكاز (عصا التوكو) أثناء المشي.

مثل هذه الاحداث تصدر من سجانين وصغار الضباط، لكنها سياسة ممنهجة أشرف عليها كبار ضباط مديرية الشرطة ومشاركة ضباط السجن حيث ثبت أنهم اشتركوا وأشرفوا ميدانياً على عمليات الاعتداء والتكيل وإصدار الأوامر.

وتقوم شرطة السجن باستخدام الأسلحة داخل غرف السجن مما يعتبر خرقاً واضحاً لكل القوانين والمواثيق. ومن هذه الأسلحة الرصاص المغلف بأغلفة مطاطية وقنابل الغاز الخانقة والهرات المعدنية، وكل هذا الأمر غير مبرر إذ غالباً ما يكون السجناء نياماً حين تقتحم غرفهم وحدات الشرطة وتهاجمهم.

وكثيراً ما كانت الشرطة تفتعل المشاكل التي تبرر لها الاعتداء على المساجين بعدها، خاصة الأسرى صغار السن كما حصل مع الأسير مراد ملايشة.

وأخيراً، يتم إخفاء آثار كل هذه الجرائم خلف الجدران الشاهقة بعيداً عن كاميرات الصحفيين والحقوقيين. ففي الزنازين يضرب الأسرى ويعتدى عليهم من قبل السجانين، وتمحى آثار كل ذلك، بل إن الأسرى الآخرين هم من يؤمرون بمسح الدماء وتنظيف آثار الاعتداء.

ولذلك فإن كثيراً من المساجين يمتنع عن تقديم شكوى لعلمه بأنها لن تجدي نفعاً أمام ضباط مديرية السجن، خاصة وأن أولئك الضباط والجنود الذين تحت إمرتهم قد باتوا يسارعون بتقديم شكوى ضد الأسرى مباشرة بعد الاعتداء عليهم، مما ينبئ بأن هذه فعلاً سياسة مدروسة للتعذيب والتنكيل والاضطهاد ومصادرة الحقوق.



مركز ميزان لحقوق الإنسان

www.Meezaan.org

2009